الخـــــــلاصـــة

بعد عام ٢٠٠٣ تحوّل الرأي العام العراقي من رأي عام كامن ، إلى رأي عام ظاهر بعد ان تخلص الشعب من حقبة الحكم الديكتاتوري ، وتحوّل نحو النظام الديمقراطي واحترام الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي وحق التظاهر ، وهذا ما كفله الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ وبالرغم من أهمية الرأي العام ودوره الفاعل في الحياة السياسية عن طريق مشاركته في العملية الانتخابية ومراقبة وتقيم أداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلاّ إنَ الملاحظ على أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية المسؤولتين عن تشريع السياسات العامة وتنفيذها أنّها لم تنجح من تحقيق الانسجام والتوافق مع الرأي العام في عدم تشريع القوانين المهمة والفاعلة التي تمس واقع المجتمع العراقي فضلاً عن ذلك، فأن الحكومة لم تنجح في تنفيذ السياسات العامة الكفيلة بتقديم الخدمات، وتحسين الواقع الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ، وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح السلطتين التشريعية والتنفيذية من تحقيق الانسجام والتوافق مع الرأي العام ومن أهمها (التوافقية والمحاصصة الطائفية والحزبية والفساد) لذلك جاءت هذه الدراسة المتواضعة حول الرأي العام، وعملية صنع السياسة العامة ، العراق بعد العام ٢٠٠٣ إنموذجا، وقد تم تنأول الموضوع وفق التسلسل المنهجي والموضوعي للرسالة ، فبدأ الباحث باستعراض الإطار النضري لمفهومي الرأي العام والسياسة العامة ، وطبيعة العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة ، وصولاً إلى الرأي العام العراقي وعملية صنع السياسة العامة بموجب دستور عام ٢٠٠٥ ، ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة ، وتأثرها بالرأي العام ، وفي نهاية الرسالة تمّ تنأول واقع العلاقة بين الرأي العام العراقي وعملية صنع السياسة العامة ومعرفة مستقبلها .